واقع العمل النسوي في الجزائر

أ. مناد لطيفة
أ. صغيري فوزية
جامعة تلمسان (الجزائر)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الجزائري، من أجل إبراز أهم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كان لها الأثر الكبير على العمل النسوي في الجزائر، مبرزين كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل سوق العمل، مثل تطور حجم القوى العاملة، وتوزيعها ونسبة مشاركة المرأة فيها.

وبناء على أهداف الدراسة والتحليلات والمناقشات، فقد توصلت إلى أنه على مستوى مؤشرات سوق العمل فإن معدلات عمل المرأة في تزايد ولكنه محدود لا يتناسب مع عدد النساء النشيطات، أما على مستوى المحددات فقد توصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة لا يزال مرتبط بالموروث الثقافي التقليدي الذي يرفض خروجها للعمل خارج المنزل، بالإضافة إلى تركز النساء في تخصصات معينة من المهن، التي تتلاءم مع النساء ودورها التقليدي الذي يتوافق مع التوجهات الاجتماعية السائدة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمل النسوي، النشاط النسوي

Abstract:

This study aims to analyze and discuss the situation of women in the Algerian labor market, in order to highlight the most important social, cultural and economic transformations that have had a significant impact on women's work in Algeria, highlighting all the indicators adopted for the analysis of the labor market, such as the evolution of the workforce size, distribution and rate of women's participation therein.

Based on the objectives of the study and analyzes and discussions, it was concluded that the level of labor market indicators, the women's employment rates are on the rise, but it is limited is not commensurate with the number of active women, either at the level of determinants, the study found that women's work is still linked to the traditional cultural heritage, which refuses I leave to work outside the home, in addition to the concentration of women in certain disciplines of the profession, that fit the traditional role of women which is compatible with the prevailing social trends.

Key words: women, feminist work, feminist activism

مقدمة:

إن من أبرز التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، بعد الاستقلال؛ هو خروج المرأة إلى عالم الشغل المأجور، فبالرغم من أنها كانت تعمل منذ القدم في مختلف المهن، وهناك من الهمن ما كانت حكرا عليها؛ فكانت تعمل داخل البيت وخارجه في الزراعة والأعمال اليدوية من نسيج وغزل وغيرها، بالإضافة إلى أعمال أخرى، إلا أن عملها كان يعتبر واجبا تقوم به المرأة بدون أجر.

وبخروج المرأة إلى عالم الشغل أحدث ذلك تغيرات كبيرة سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، فلعبت المرأة دورا كبيرا على الصعيد الاقتصادي من خلال مشاركتها في التنمية الاقتصادية، وذلك لما أتاحه التطور التكنولوجي من تسهيل العمل المنزلي والأسري والحياة بشكل عام ورافق ذلك تطورات اقتصادية واجتماعية؛ تمثلت في الوعي بأهمية عمل المرأة حيث تغيرت نظرة المجتمع والأسرة للمرأة العاملة وبالتالي إعطائها فرصة للعمل مساوية لفرص الرجل.

وتبرز هذه الدراسة المدخل النظري والتاريخي لتطوّر العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بعمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية. الهدف منه تحليل تغيّرات وتحوّلات الأفعال والعلاقات والبناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكّلت في إطارها تلك المضامين.

أولا: مراحل تطور العمل النسوي في الجزائر

1 ــ عمل المرأة في المرحلة الاستعمارية: كان المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية مجتمعاً زراعياً رعوياً، ومارست المرأة في ظل هذا النمط الإنتاجي أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب عملها البيتي اليومي، ورعاية أطفالها، في الرعي، والزراعة.

ومما ضاعف من أعمال المرأة والتزامها بأعمالها المنزلية، ارتفاع معدلات النساء الأرامل في المجتمع بسبب الثورات الشعبية واندلاع الحرب التحريرية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الرجال، مما جعل المرأة في وضع أكثر مسؤولية لإعالة أسرتها.

أما عمل المرأة المأجور فقد اقتصر على ممارسة بعض الحرف التقليدية والزراعية والنسيجية، وأعمال التنظيف في البيوت، وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانياتها ومهاراتها.

أما المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات وتقاليد جعلتها لا تغادر المنزل إلا لضرورة وبرفقة، ومع هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة عمل، فكانت الحياكة والنسيج وغزل وتصفيف الصوف والقطن والحرير وصباغة الصوف وحرفة الطرز على الصوف والقطن، كل هذه الأعمال كانت تقوم بها نساء داخل البيت لتتقاضى عليها أجرة تساهم بها في مصاريف البيت.

ورغم هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به المرأة في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك، لأنه جعل من الرجل الوحيد الذي يملك القدرة الاقتصادية من إنتاج وشراء رغم أن الحياة العملية لا تتوافق مع ذلك بطريقة ما، لأن المرأة في الجزائر كان لها نشاطها التجاري الذي سمح لها بتحقيق استقلالية مادية ولو بسيطة كانت في الغالب لا تحاسب عليها من طرف الرجل لأنها ضعيفة ولأنه يعلم أنها ستساهم بها في مصاريف البيت والأبناء فهي بذلك تؤدي دور اقتصادي في تسيير البيت، كل هذا يجعلنا نفهم أن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري كانت مقاولة لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم[1].

2 ــ المرأة العاملة في مرحلة الاستقلال: بعد استقلال الجزائر، كان من أولويات السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة، وأعطت أهمية متميزة للمؤسسات التعليمية من أجل تمكين جميع المواطنين من التعلّم من دون تمييز بين الذكور والإناث، ورغم ضعف التحاق الإناث بالمدارس في السنوات الأولى للاستقلال، بحكم العوامل الاجتماعية والثقافية؛ إلا أنّ زيادة وعي الرجال بأهمية تعليم المرأة، وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ساهمت في تزايد تمدرس المرأة.

هذا العامل لعب دوراً رئيسياً في اكتساب المرأة مستوى تعليمي منحها مكانة اجتماعية، خوّلتها تولّي مناصب عمل مهمة.

ولقد عبّر الميثاق الوطني لسنة 1976 عن هذه التوجهات بوضوح عندما أكد على ضرورة توفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني[2].

وفي ظل تبني الجزائر للنهج الاشتراكي كانت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساس المؤسسات العمومية، فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، وكان دخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة فلم تضطر المرأة للخروج للعمل، ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات التسعينيات والتي نتج عنها تسريح مكثف للعمال أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا اقتصادية اضطر بسببها مسؤول العائلة بقبول

خروج زوجته وأخته وابنته للعمل من أجل مساعدته في مصروف المنزل، خاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبّل الأفراد عمل المرأة؛ لما يرجع بالفائدة للأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني. ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ونظرا للدخول المكثف للمرأة في مجال العمل، عملت الدولة على إيجاد حلول لرعاية الأطفال فأنشأت مؤسسات تقوم برعايتهم واستيعابهم محاولة حل مشكل كبير للمرأة[3].

وقد توالت القوانين محدثة تطورا هائلا فاعتبرت المرأة عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها وبين الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية والعقائدية للمجتمع الجزائري، وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا؛ منها أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، ومشاركتها في النقابات وانفتاحها على المجتمع. وعملت على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق؛ والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة والتجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي[4].

ثانياً: التحليل الإحصائي للواقع الحالي للعمل النسوي في الجزائر[5]

لقد أكدت آخر الإحصائيات المتوفرة حول النشاط الاقتصادي في الجزائر أن عدد النساء الجزائريات النشطات في تزايد مستمر، حيث قُدّر بـ 1288088 في شهر سبتمبر 2000[6]، بينما قُدر في أفريل 2014 بـ 2288000 ، وهذا راجع إلى الإجراءات والسياسات التي تبذلها الدولة في دعم تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، كما يرجع في الدرجة الأولى إلى المكانة الاجتماعية التي بلغتها بفضل تعلمها وزيادة وعيها بقضاياها، وتمكنها من إثبات ذاتها وفرض قدراتها.

الجدول 01: **توزيع السكان الناشطين ومعدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس في الجزائر سنة 2014**

	السكان الناشطين (بالالف)			معدل النشاط الاقتصادي (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المجموع	9429	2288	11716	66,3	16,3	41,5
%	80.47	19.53	100			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

من خلال الجدول يتبين أنّ إجمالي السكان الناشطين في الجزائر حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 11.716.000 شخص خلال شهر أفريل 2014، وتخطّى إجمالي السيدات الناشطات اقتصادياً عتبة 2 مليون (2.288.000) مشكّلة 19.5% من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً.

الجدول 02: توزيع السكان الناشطون ومعدل النشاط بحسب الجنس والفئات العمرية

	السكان الناشطين (بالالف)			**معدل النشاط الاقتصادي (ب %)**		
	الذكور	**الإناث**	**المجموع**	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
15-19 سنة	316	39	355	19,2	2,4	10,8
20-24 سنة	1202	264	1467	61,6	14,2	38,5
25-29 سنة	1657	574	2231	86,9	33,3	61,5
30-34 سنة	1524	452	1975	92,2	27,6	60,0
35-39 سنة	1160	324	1484	90,5	22,7	54,8
40-44 سنة	1091	254	1345	92,3	20,2	55,1

49-45 سنة	919	187	1106	91,1	17,7	53,6
54-50 سنة	769	118	887	82,1	12,2	46,6
59-55 سنة	477	46	523	62,5	6,2	34,8
60 وأكثر	313	31	344	16,6	1,8	9,6
المجموع	9429	2288	11716	66,3	16,3	41,5

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

وتشير المعطيات إلى أنّ عدد الإناث الناشطات بلغ 574000 في الفئة العمرية 25 ــ 29 سنة، بمعدل 33.3%، ثم تأتي الفئة العمرية 30 ــ 34 سنة، بمعدل 27.6%، وهذا يعكس طبيعة المجتمع الجزائري؛ الذي تغلب عليه فئة الشباب.

الجدول 03: توزيع السكان المشتغلون بحسب الجنس والصفة القانونية للنشاط (بالألف)

	الذكور		الاناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحضري						
عمومي	2185	39,5	985	65,3	3170	45,0
خاص ومختلط	3348	60,5	523	34,7	3871	55,0
المجموع	5533	100	1508	100	7041	100
الريفي						
عمومي	938	30,6	229	50,5	1168	33,1
خاص ومختلط	2132	69,4	225	49,5	2357	66,9
المجموع	3070	100	454	100	3524	100
المجموع						
عمومي	3124	36,3	1214	61,9	4338	41,1
خاص ومختلط	5480	63,7	748	38,1	6228	58,9
المجموع	8603	100	1962	100	10566	100

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 10.566.000 شخص، أي بنسبة 27.1% من إجمالي عدد السكان[7]، وتشكل اليد العاملة النسوية 18.6% من إجمالي المشتغلين أي 1.962.000 مشتغلة، عرفت بذلك زيادة بلغت نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2013.

ومن بين السكان المشتغلون لدينا 7041000 مشتغل في مجتمع حضري، من بينهم 5533000 ذكور، و1508000 إناث، ولدينا 3524000 مشتغل في مجتمع ريفي، من بينهم 3070000 ذكور، و 454000 إناث.

وفيما يخص نسبة العمالة التي تعرّف بنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 37.5 % على المستوى الوطني (60.5% لدى الذكور و14% لدى الإناث).

والضعف الملاحظ لعمالة المرأة مقارنة بعمالة الرجل، رغم ارتفاع نسبة النساء الناشطات؛ يؤشر على وجود عوامل اجتماعية وثقافية تحول دون دخول المرأة لسوق العمل.

أما فيما يخص توزّع المشتغلين بين القطاع العام والخاص، فنلاحظ أنّ النساء يغلب عليهن التوجه إلى العمل في القطاع العام (نسبة 61.9% نساء، 36.3% رجال)، بينما يفضل الرجال القطاع الخاص (نسبة 63.7% رجال،

و38.1 نساء)، وهذا بسبب كون القطاع العام أكثر أماناً وأقل استغلالا للعامل في نظر المرأة، بالإضافة إلى كونه يحفظ حقوقها ويوفر لها ظروفاً أكثر ملاءمة للتوفيق بين وظيفتها وعملها المنزلي.

الجدول 04: توزيع المشتغلون بحسب الجنس وقطاع النشاط الاقتصادي

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحضري						
الزراعة	226	4,1	10	0,7	237	3,4
الصناعة	709	12,8	265	17,6	974	13,8
بناء واشغال عمومية	984	17,8	27	1,8	1011	14,4
التجارة وخدمات	3614	65,3	1205	79,9	4820	68,4
مجموع الحضري	5533	100	1508	100	7041	100
الريف						
الزراعة	706	23,0	65	14,3	770	21,9
الصناعة	252	8,2	103	22,7	355	10,1
بناء واشغال عمومية	727	23,7	5	1,1	732	20,8
التجارة وخدمات	1385	45,1	281	61,9	1667	47,3
مجموع الريف	3070	100	454	100	3524	100
المجموع						
الزراعة	932	10,8	75	3,8	1007	9,5
الصناعة	961	11,2	368	18,8	1329	12,6
بناء واشغال عمومية	1711	19,9	32	1,6	1743	16,5
التجارة وخدمات	5000	58,1	1487	75,8	6486	61,4
المجموع	8603	100	1962	100	10566	100

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغّل أكثر من نصف اليد العاملة 61.4%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.5%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 12.6%، وأضعف نسبة للقطاع الفلاحي بنسبة 9.5%.

بالنسبة للنشاط النسوي فإنّ أعلى نسبة لنشاطهن تظهر في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 75.8%، ويليها قطاع الصناعة بنسبة 18.8%، ثم قطاع الفلاحة الذي يشغّل ما نسبته 3.8%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يستوعب إلا نسبة ضعيفة جداً من النشاط النسوي، حيث مثّلت 1.6%.

وتفسير تفضيل توجه النساء نحو قطاع التجارة والخدمات راجع إلى عدم تطلّبه لمجهود بدني كبير، عكس نشاط البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ قطاع الخدمات يوفر للنساء وظائف ومهن تناسب وظائفهن المنزلية.

الجدول 05: نسبة النشاط الاقتصادي ونسبة العمالة بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليهـا (%)

	معدل النشاط الاقتصادي			نسبة العمالة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	40,2	4,2	17,0	39,1	4,0	16,4
ابتدائي	72,0	8,3	42,9	66,8	7,6	39,7
متوسط	74,6	12,8	50,3	66,2	10,7	44,4
ثانوي	64,1	18,7	41,6	59,4	16,0	37,9
جامعي	67,7	48,4	57,0	61,2	40,7	49,8
الشهادات المحصل عليها						
بدون شهادة	61,4	7,2	34,0	56,3	6,4	31,1
شهادة التكوين المهني	85,8	44,7	69,6	77,0	37,3	61,3
شهادة التعليم العالي	84,8	70,3	76,8	76,3	59,1	66,9
المجموع	66,3	16,3	41,5	60,5	14,0	37,5

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

تبرز الإحصائيات المبينة في الجدول؛ أنّ 57% من مجموع السكان الناشطين ذوي مستوى جـامعي، ومعـدل النساء الناشطات من بينهم يمثل 48.4%، وهذا مؤشر معبّر وذو دلالة مهمة على التطور الذي تحقق على مستوى تعليم المرأة في المجتمع الجزائري.

أما نسبة عمالة النساء المتحصلات على مستوى جامعي فتمثل 40.7%، وهذا لا يمثل تمثـيلاً مكافئـاً لمعـدل النساء الناشطات بنفس المستوى الجامعي، وهذه الأرقام تؤكد أنه بالرغم من المستوى التعليمي المتقدم الذي بلغته النساء في المجتمع الجزائري؛ إلا أنّ حصة تشغيل النساء تبقى ضعيفة.

الجدول 06: اتجاهات البطالة بحسب الجنس والفئات العمرية لسنة 2014

	البطالون (بالألف)			معدل البطالة (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
19-15 سنة	95	16	111	29,9	42,6	31,3
24-20 سنة	246	95	341	20,4	35,9	23,2
29-25 سنة	211	107	318	12,7	18,7	14,3
34-30 سنة	112	49	162	7,4	10,9	8,2
39-35 سنة	69	29	98	5,9	9,1	6,6
44-40 سنة	46	17	63	4,2	6,6	4,7
49-45 سنة	21	8	30	2,3	4,4	2,7
54-50 سنة	16	3	19	2,0	2,4	2,1
59-55 سنة	9	0	10	2,0	1,0	1,9
المجموع	825	325	1151	8,8	14,2	9,8

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

يوضح هذا الجدول أنّ السكان البطالين ــ حسب تعريف المكتب الدولي للعمــل ــ قُــدرت بـــ 1.151.000 شخص وبلغت بذلك نسبة البطالة 9.8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي حيث نسجل نسبة 8.8% لدى الذكور و14.2% لدى الإناث.

الجدول 07: معدل البطالة بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة التعليمية

	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	**2,9**	**4,3**	**3,1**
ابتدائي	**7,3**	**8,8**	**7,4**
متوسط	**11,2**	**16,2**	**11,7**
ثانوي	**7,4**	**14,1**	**8,9**
جامعي	**9,7**	**15,9**	**12,6**
الشهادات المحصل عليها			
بدون شهادة	**8,2**	**10,7**	**8,5**
شهادة التكوين المهني	**10,2**	**16,7**	**11,9**
شهادة التعليم العالي	**10,0**	**15,9**	**13,0**
المجموع	**8,8**	**14,2**	**9,8**

المصدر: O.N.S : Données statistiques 2014.N° 671

تظهر الإحصائيات أن نسبة البطالة تزداد بين حاملي الشهادات الجامعية، وهذا راجع إلى كون هؤلاء أكثر طلبــاً على العمل الرسمي، وأكثر طلباً على العمل المتخصص، وهذا ما تؤكده كذلك نسبة البطالين من حاملي شهادات التكوين المهني.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التوسع والتطور الاقتصاديين ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما رافقهمــا مــن ظهور ما يسمى بدولة الرفاه، قد خلق وظائف جديدة في قطاع الإدارة والخدمات تتطلب مستوى أعلــى مــن التعلــيم، وبدأت نساء الطبقات الوسطى بتوسعة دخولهن إلى حقول هذه الوظائف، ومع حلول السبعينيات باتت النساء من جميــع الفئات يمارسن وظائف دائمة، وأصبحن عنصراً يحسب له حساباً ضمن قوة العمل في المجتمعات المتطورة اقتصــادياً. وقد عرفت هذه المجتمعات أيضاً في النصف الثاني من القرن الماضي توسعاً كبيراً في حقل الدراسات العليــا، الأمــر الذي شمل أيضاً النساء اللواتي باتت ثقافتهن المتزايدة مصدر قوة مجتمعية لا يمكن إغفالها.

الخاتمة

في العقود الأخيرة، ونتيجة التطورات الديمغرافية التي عرفت زيادات مرتفعة في معدل النساء في المجتمع وأيضا زيادة نفوذ المرأة في الحياة العامة، واقتحامها لسوق العمل بقوة، وباعتبار المشاركة في العمل أهم مظاهر المشاركة الاقتصادية، وهو أهم مؤشر للتنمية الاقتصادية؛ تزايد نشاط منظمات الدفاع عن حقوق المرأة وتعالي دعوات المساواة بين الجنسين، وتزايدت دعوات المنظمات والمؤسسات الدولية إلى زيادة إتاحة فرص تمكين النساء من المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية فبدأت الدراسات الاجتماعية تتجه نحو إثارة القضايا المتصلة بموضوعات المرأة.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت للمرأة في البلدان العربية، إلا أنّ التقرير الرابع حول التنمية الإنسانية العربية[9] الذي صدر سنة 2005 بحث بشكل تفصيلي العوائق التي لا تزال تشكّل تحدياً كبيراً في طريق تمكين المرأة من تنمية قدراتها وتمكينها من خياراتها.

فنجد المرأة الجزائرية لا تزال نسبة مشاركتها في سوق العمل ضعيفة مقارنة بالرجل، بالرغم لما توصلت إليه من درجة وعي نتيجة التعليم والتطورات الحاصلة في المجتمع، فخلق ذلك تناقضا بين الواقع الاقتصادي الذي يتطلب مشاركة النساء في سوق العمل وبين الواقع المعاش المزود بعوامل اجتماعية وثقافية موروثة تحد من مشاركة المرأة، تتمثل في العادات والتقاليد التي لا تزال تعتبر دور المرأة ينحصر في بيتها وتربية أطفالها.

الهوامش:

(1) شلوف فريدة. المرأة المقاولة في الجزائر. رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، 2009/2008، جامعة قسنطينة، ص 43.

(2) الميثاق الوطني الجزائري 1976.

(3) عدمان رقية. المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2008/2007، ص 53.

(4) تاج عطاء الله. المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص 37.

(5) جميع الإحصائيات التي اعتمدت عليها في تحليل عمل المرأة في الجزائر مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، نقلاً عن نشرية حول معطيات التشغيل والبطالة، رقم 671، أفريل 2014، أما الجداول فقد أُخذت من المصدر نفسه، لكن قمت بإعادة تركيب بعضها بحسب ما تقتضيه العناصر المدروسة.

(6). Données statistiques 2001.N° 343 O.N.S

(7) يتم حساب نسبة الشغل بقسمة إجمالي السكان المشتغلين على عدد السكان الإجمالي؛ الذي يقدّر بـ 38.500.000 نسمة.

(9) للإشارة فقد صدر أول تقرير حول التنمية البشرية خاص بالبلدان العربية في عام 2002 بعنوان: تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة. وخُصص التقرير الرابع لموضوع النهوض بالمرأة، الذي صدر في سنة 2005 بعنوان: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.